

موجز سياسات ٣٧ من السياسة إلى التنفيذ: التكيف مع آثار تغير المناخ على الزراعة في مصر



نوفمبر ٢٠٢٢

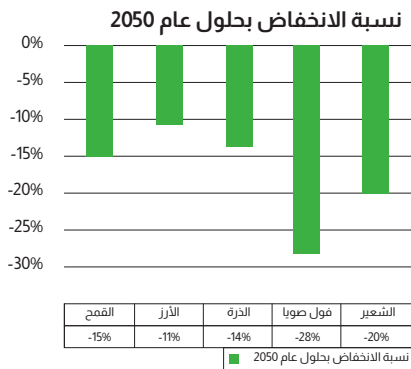
إعداد:

فاطمة بركات
هاجر سلامة
هاجر يحي شلبي
نهلة زكريا طاهر
رشاد بني سمري

تحت إشراف
د. شروت علوان

١. الخلفية

تتسم الزراعة في مصر بأنها شديدة الحساسية لتغير المناخ. فعلى الرغم من أن مصر تمتلك في الأساس مناخًا حارًا وجافًا وصحراويًا ينخفض فيه معدل هطول الأمطار، فإن ما تسبب فيه تغير المناخ من تقلبات درجة الحرارة وموجات الحرارة الحادة والتصحر والجفاف قد زاد من حدة هذه الظروف المناخية الصعبة بالفعل. ففي عام ٢٠٢١، شهد إنتاج العديد من المحاصيل الرئيسية، مثل المانجو والزيتون، انخفاضًا بنسبة ٤٠٪ و ٨٠٪ على التوالي بسبب تغير المناخ. ومن المتوقع أن يتقلص إنتاج المحاصيل تقلصًا ملحوظًا بحلول عام ٢٠٥٠، كما هو مبين في الرسم البياني أدناه.



شكل ١: الانخفاض المتوقع في إنتاج المحاصيل بحلول عام ٢٠٥٠
وفقًا لنوع المحصول
المصدر: المؤلفون

وفي مواجهة المزارع المُدمرة والتكلفة المتزايدة للغذاء والجوع، أصبح التكيف مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ على الزراعة أحد أكثر القضايا السياسية إلحاحًا بالنسبة للحكومة. ومع تفاقم الأزمة، فإنه من المرجح أن تتسبب في اضطرابات اقتصادية شديدة للاقتصاد المصري، مما يؤثر على الفقر ويزيد من عدم المساواة، بتكلفة مالية تقدر بنحو ٥٥,٣ مليار دولار أمريكي خلال الفترة ما بين ٢٠٢٠ و ٢٠٥٠. ويفرض هذا السياق سياسيًا سياساتًا معقدًا، وهو: كيف يمكننا تحقيق استدامة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي في ظل مناخ متغير؟

علي الرغم من تبني الحكومة المصرية سياسات واستراتيجيات وقوانين على مر السنوات لتعزيز التكيف مع تغير المناخ في الزراعة إلا أنه لا يزال المزارعون يعانون من «مذبحة مناخية» وذلك لأن سياسات التكيف قد أسفرت عن نتائج محدودة على أرض الواقع.

يكمُن تحدي التكيف الرئيسي الذي تواجهه مصر في التنفيذ الفعال وليس العلم أو التخطيط فقط. فبينما تتوافر الاستراتيجيات، يكمُن التحدي الرئيسي في تنفيذها. ومن ثم، سنتناول هذه الورقة البحثية الفجوة في تنفيذ السياسات من خلال تقديم تدخلات سياسية من شأنها تمكين الحكومة من تفعيل خطتها للتكيف في الزراعة على نحو يتسم بالفاعلية والكفاءة.

٣. لماذا نعالج المشكلة؟

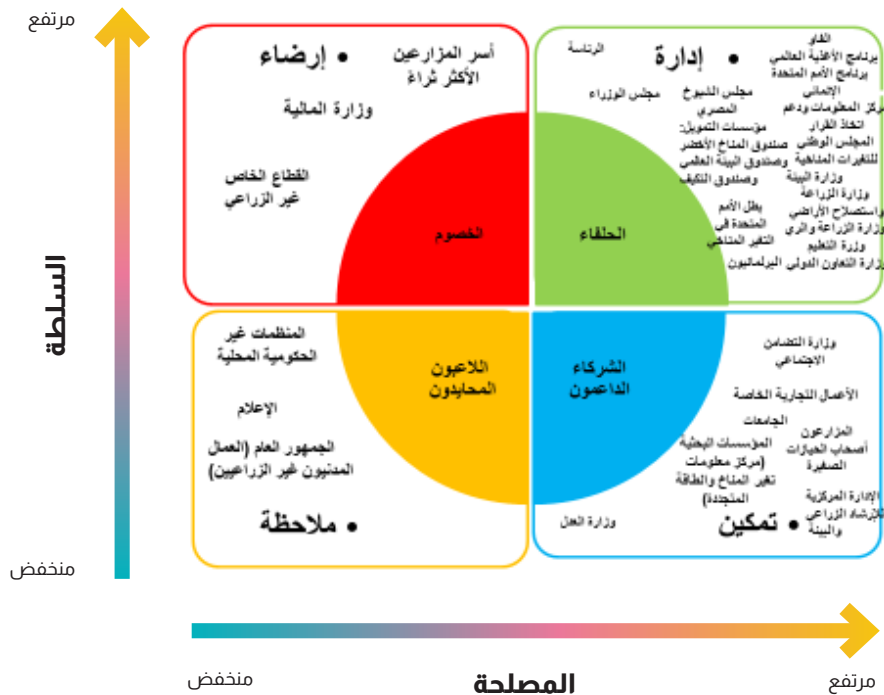
إن معالجة مصر لكيفية تنفيذ استراتيجياتها التي امتدت عقدًا من الزمان يُمكنها من تحقيق العديد من النتائج التي تعالج بدورها تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية رئيسية لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وضمان الاستدامة الطويلة الأجل. ويبرز الشكل ٢ النتائج الرئيسية لتعزيز التكيف مع تغير المناخ في الزراعة.



شكل ٢: النتائج المرتبطة بالتكيف مع تغير المناخ في الزراعة المصدر: الباحثون

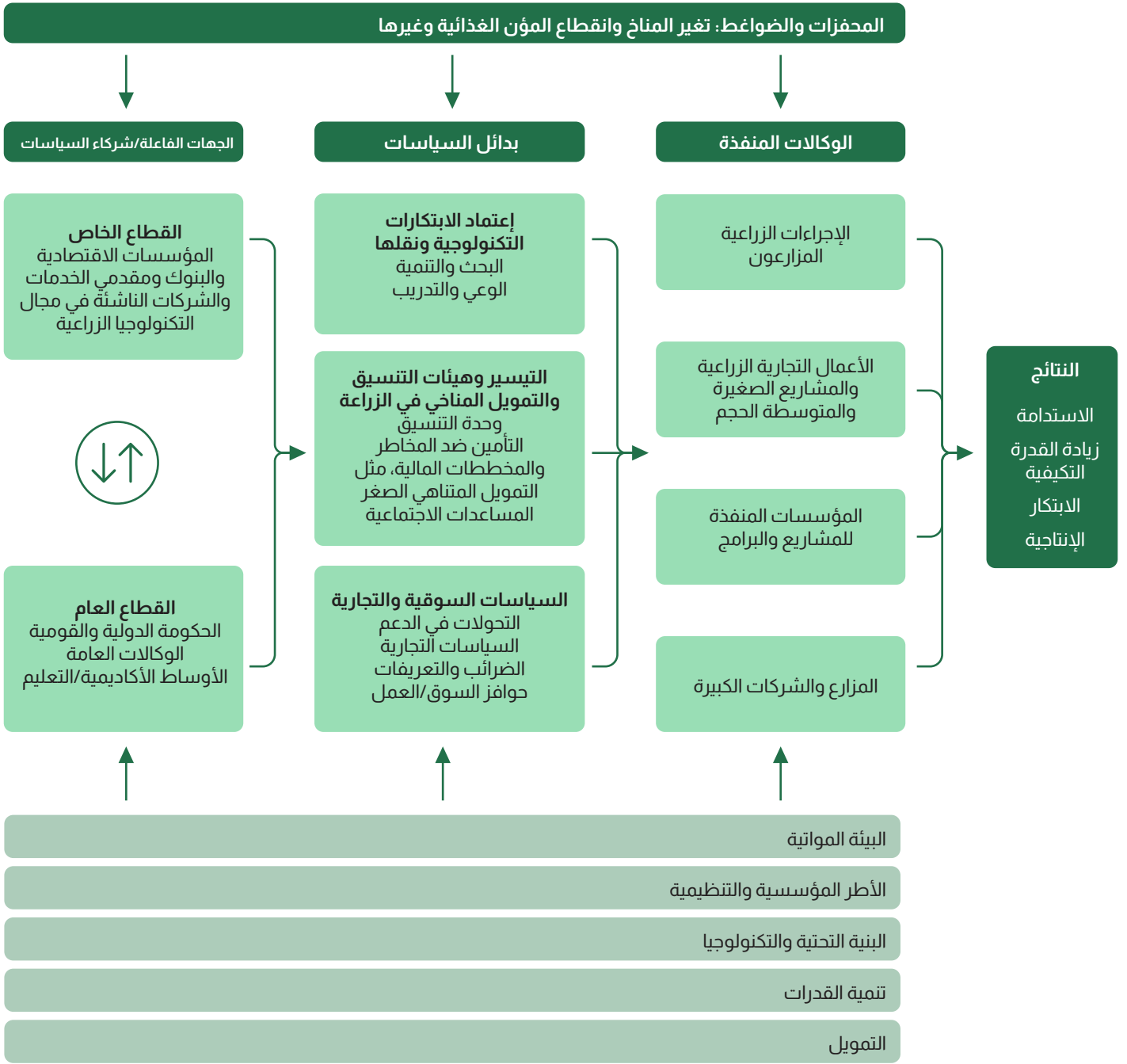
٤. من هي الجهات الفاعلة المعنية؟

يضم التكيف مع آثار تغير المناخ على الزراعة مجموعة واسعة الأطراف من أصحاب المصلحة الذين يلعبون أدوارًا متعددة في صياغة السياسات واعتمادها وتنفيذها. كما يمكن أن تؤثر هذه الجهات الفاعلة أيضًا على تأثير السياسات وفق سُلطتها واهتمامها ومستوى دعمها.



شكل ٣: تحليل أصحاب المصلحة الرئيسيين على مصفوفة السلطة والاهتمام المصدر: الباحثون، وفقًا لمراجعة الأدبيات والمقابلات مع مختلف أصحاب المصلحة

من السياسة إلى التنفيذ: التكيف مع آثار تغير المناخ على الزراعة في مصر



شكل ٤: الإطار المفاهيمي المقترح لسد فجوة تنفيذ السياسات بالنسبة للتكيف الزراعي مع التغير المناخي
المصدر: الباحثون

١. الترويج لاعتماد تكنولوجيات الابتكار الزراعي المستدامة المتكيفة مع المناخ ونقلها (نهج يركز على المزارع):

• نقل التطورات التكنولوجية في القطاع الزراعي واعتمادها، واستخدام الممارسات والتكنولوجيات الزراعية المستدامة التي يمكنها التكيف مع التغيرات المناخية مع تحقيق فوائد مشتركة فيما يتعلق بانتقال نحو تخفيض انبعاثات الكربون والبيئة.

• تتضمن هذه الحلول تعزيز نقل التكنولوجيا والوصول إلى البيانات وأنظمة الإنذار المبكر لدعم الإدارة المستدامة للمياه والأرض والتربة والمحاصيل وتحقيق التحول الزراعي المتكيف مع المناخ.

• **الإجراء المقترح: بناء شراكة موجهة نحو العمل**، حيث تضع وزارتا التعاون الدولي والبيئة إطارًا وثقلاً لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتبادل المعرفة فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ ونظم الإنذار المبكر (EWS) في الزراعة في إطار شراكات، مثل التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي في مجال طاقة المناخ والتحول الأخضر.

٢. وحدة التمويل المناخي المتخصص وتعبئة الموارد التي يمكنها تعزيز الوصول إلى آليات التمويل المناخي الشامل للتكيف في القطاع الزراعي (التمويل المسؤول):

• دعم آليات التمويل المسؤول لمعالجة فجوات تمويل التكيف في القطاع الزراعي علي كل من المستوى القومي ومستوى المزارعين، وتنسيق آليات تمويل قومية مع المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك البنوك الزراعية.

• يجب أن تتضمن هذه الآليات الدعم على المستوى القومي من خلال تمويل مشاريع تكيف التنمية الزراعية والدعم على مستويات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاونيات والمزارعين أصحاب الحيلزات الصغيرة، بما في ذلك التأمين ضد مخاطر تغير المناخ الزراعية ودعم الأعمال التجارية الزراعية ومخططات التمويل لاعتماد التكنولوجيات المراعية لتغير المناخ وشبكات الأمان الاجتماعي المتكيفة مع المناخ.

• **الإجراء المقترح:** إنشاء وحدة للتمويل المناخي وتعبئة الموارد داخل وزارة البيئة لتكون متخصصة في تمويل التكيف في الزراعة.

٣. تبني سياسات اقتصادية، بما في ذلك خيارات الهياكل السوقية والسياسات التجارية وإدارة الخسائر في جميع سلاسل القيمة الزراعية:

• تعزيز السياسات السوقية والتجارية الرامية إلى إصلاح التنمية الزراعية وتحفيز القطاع الزراعي للتحول نحو إنتاج محاصيل مقاومة لتغير المناخ ومستدامة وتتسم بأنها الأمثل من حيث القيمة والمياه والموارد والكفاءة وتحمل عوامل المناخ مع الوفاء بالاحتياجات المحلية في الوقت ذاته.

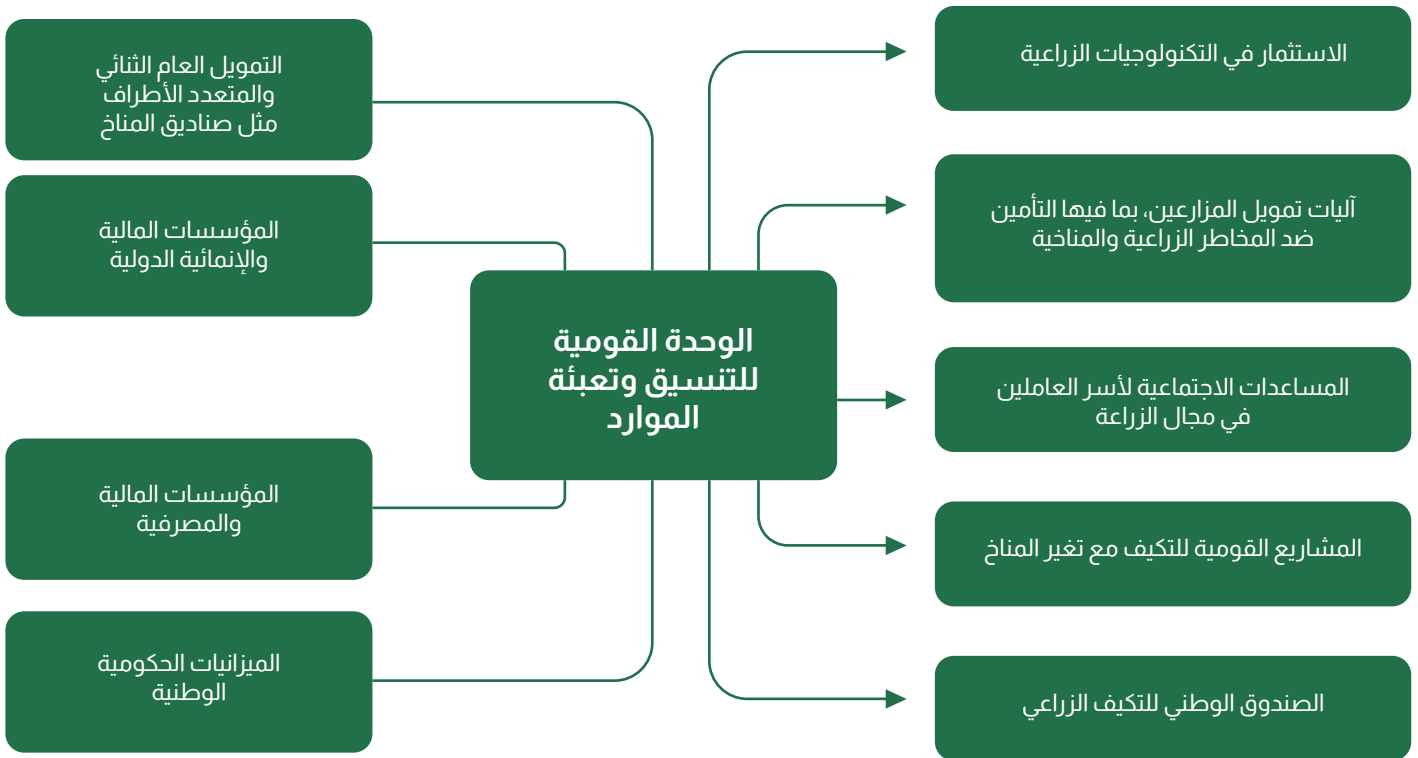
• تتضمن هذه الأدوات السياسات التجارية والضرائب والتعريفات وحوافز السوق والتحويلات في الدعم.

• **الإجراء المقترح:** تعزيز الإنتاج المحلي للمحاصيل التي تتحمل الجفاف والعالية القيمة، وتعزيز استيراد المحاصيل كثيفة الاستخدام للمياه والسريعة التأثير بالمناخ، ودعم الروابط بين الأسواق المحلية ودعم سلاسل القيمة، والحد من الحواجز التجارية، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد الزراعية ونفايات الأغذية، مع التركيز بشكل خاص على الآثار المتصلة بالمناخ.

بديل السياسة الموصى به: يتمثل بديل السياسة الموصى به الأنسب الذي يمكنه معالجة معضلة سد فجوة التنفيذ بين استراتيجيات التكيف والحقيقة على أرض الواقع وضمان الفاعلية والكفاءة مع ضمان عائد اقتصادي للدولة في خيار السياسة (٢): إنشاء وحدة التمويل المناخي المتخصص وتعبئة الموارد التابعة لوزارة البيئة التي يمكنها تعزيز الوصول إلى تمويل التكيف في القطاع الزراعي. ستعزز هذه الوحدة فاعلية الدعوة ومقترحات التمويل المناخي وتنسق المبادرات القومية للتمويل المناخي في الزراعة لتحقيق المزيد من التأثير. كما ستعزز آليات التمويل شمولية التمويل المناخي ووصوله إلى نطاق أوسع من أصحاب المصلحة.

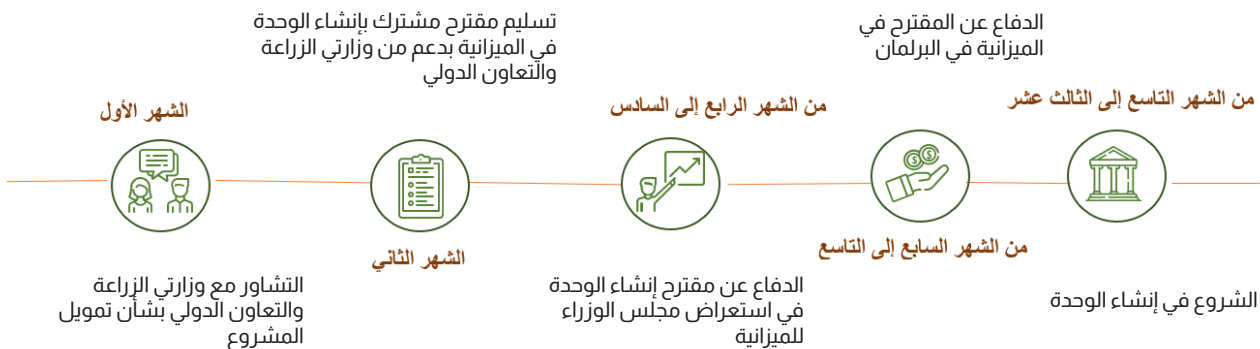
٧. كيف ننفذ السياسة؟

يتمثل البديل السياساتي المفضل في إنشاء وحدة قومية للتنسيق وتعبئة الموارد لتقوم بمهام تتعلق بالدعوة الي تعبئة التمويل والدعم التقني والتنسيق من التمويل إلى التنفيذ، كما هو موضح في الشكل ٥ أدناه.



شكل ٥: تدفق التمويل المناخي وآلياته من خلال وحدة التنسيق القومية المصدر: الباحثون

من أجل إنشاء هذه الوحدة، تقترح الورقة خطة تنفيذ ذات نقاط عمل رئيسية وجدول زمني مقترح:



جنبًا إلى جنب مع نقاط العمل الرئيسية، هناك العديد من التوصيات المقترحة لوزارة البيئة لدعم نهج متكامل وشامل لتعزيز تنسيق التمويل المسؤول وآلياته، وتتمثل هذه التوصيات في:

• اعتماد نهج متكامل ومتعدد أصحاب المصلحة ومتعددة القطاعات لجهود التكيف مع تغير المناخ في الزراعة في مصر.

• وضع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الاعتبار وإدماج الجهود السياسية والتمويلية التي تعالج العوائق والتحديات متعددة المستويات التي تواجه التكيف مع تغير المناخ بدءًا من المستوى القومي وصولاً إلى مستوى المجتمع المحلي والمزارعين.

• الإشراف الفعال للقطاع الخاص عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، ويشمل ذلك مقدمي الخدمات الزراعية والتكنولوجية والمالية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية والصناعات الأخرى لتعزيز التنفيذ الفعال للاستراتيجيات.

• تعزيز العمل المشترك في الزراعة القائم على الزخم المتولد عن التنسيق القومي الناجح وتعيين جهات تنسيق معنية بالمناخ في جميع المؤسسات القومية قبيل مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27. وبالمثل، من الممكن أن يتيح تعيين جهات تنسيق متعلقة بالزراعة في جميع المؤسسات ذات الصلة الفرصة لمزيد من الدعم للتنسيق القومي.

• اعتماد نهج تشاركي يركز على المزارعين، وذلك من خلال إشراك المزارعين في تنفيذ استراتيجيات التكيف وتشجيع تقاسم معارف المجتمعات الأصلية بهدف تعزيز توطيد جهود التكيف.

• استهداف الأكثر عرضة للتأثر: أثناء تنفيذ التدخل السياساتي الموصى به، يتعين على وزارة البيئة الاستجابة في المقام الأول لاحتياجات المزارعين المتأثرين بالتأثيرات المناخية وتعزيز قدرتهم التكيفية، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب.

• مع الجهود المستمرة في التنمية الزراعية، هناك أولوية رئيسية لإدماج استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ في الأولويات الإنمائية الطويلة الأجل وتنفيذ المشاريع الزراعية الكبرى الجارية على الصعيد الوطني، وتنمية البنية التحتية أيضًا، لضمان استدامتها على مدى الطويل.

• من الممكن لأصحاب المصلحة، بما في ذلك وحدة التنسيق المقترحة، رسم خريطة للاستثمارات الحالية والمستقبلية في المشاريع والمبادرات القومية، مع التركيز على التنمية الزراعية والريفية، وخلق فرص للاستفادة من الاستثمارات المالية القائمة.

«جميع المراجع الأكاديمية المشار إليها في هذا الموجز يمكن الرجوع إليها في ورقة السياسات»
ملتقى السياسات العامة - كلية الشؤون الدولية و السياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

<https://gapp.aucegypt.edu/public-policy-hub>

Follow us on:  PublicPolicyHUB  PolicyHub  Public Policy Hub  The Public Policy HUB - AUC GAPP